

الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لإدارة الصراعات في بحر الصين الجنوبي بعد العام 2011

أ.د. دينا محمد جبر

م.م. ايهاب كريم حسن

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: بحر الصين الجنوبي، الأهمية الاستراتيجية، إدارة الصراع، الاستراتيجيات الإقليمية، الاستراتيجيات الدولية

الملخص:

يُعد بحر الصين الجنوبي منطقة جيوسياسية بالغة الأهمية في القرن الحادي والعشرين، كونه شرياناً حيوياً يمر عبره ثلث التجارة العالمية وركيزة للأمن الطاق. تكمن المشكلة الأساسية في تداخل الادعاءات السيادية بين الصين ودول: مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا، حيث تستند الصين لـ "خط الخطوط التسعة" التاريخي مقابل القوانين الدولية. يتجاوز النزاع حدوده الإقليمية ليتحول إلى ساحة صراع دولي بين الولايات المتحدة التي تسعى لضمان حرية الملاحة، وبين الصين التي تهدف لتعزيز عمقها الاستراتيجي وعسكرة الجزر الاصطناعية. تتبنى الأطراف استراتيجيات متباينة ما بين "الأمر الواقع" الصيني، والدبلوماسية الجماعية لدول الإقليم، والتحالفات الأمنية الدولية (مثل أستراليا وأمريكا) لردع التوسع الصيني وضمان الاستقرار.

المقدمة:

يُعد بحر الصين الجنوبي أحد أبرز الأقاليم الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، ويمثل شرياناً حيوياً للتجارة العالمية يمر عبره نحو ثلث الملاحة البحرية الدولية. وتكتسب جغرافيته أهمية فريدة بكونه حلقة وصل مائية كبرى تقع في قلب رصيف "سندا" القاري، ويربط بين المحيطين الهندي والهادئ. وإلى جانب مكانته كممر ملاح، يمثل البحر مخزناً هائلاً للثروات الطبيعية من نفط وغاز، ومصدراً رئيساً للأمن الغذائي العالمي. ومع تزايد التنافس الدولي حوله، تحول هذا المسطح المائي من مجرد ظاهرة جغرافية إلى أداة جيوبوليتيكية فاعلة في رسم السياسات الدولية. إذ تتداخل فيه طموحات القوى الإقليمية الساعية للسيادة، مع استراتيجيات القوى الدولية الكبرى الرامية لضمان حرية الملاحة. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على

الأهمية الاستراتيجية للبحر بأبعادها المختلفة، وتحليل الاستراتيجيات الإقليمية والدولية المتبعة لإدارة الصراعات فيه.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على منطقة تعد من أكثر مناطق العالم سخونة من الناحية الجيوسياسية، وذلك لعدة أسباب:

الأهمية الاقتصادية: لكون البحر شرياناً حيوياً يمر عبره ثلث الملاحة العالمية ومصدر هائل للثروات الطاقية والسمكية.

الأهمية الاستراتيجية: كونه حلقة الوصل بين المحيطين الهندي والهادئ ومنطقة صراع نفوذ بين القوى الكبرى (الصين والولايات المتحدة وحلفائها).

الأهمية القانونية والسياسية: لما يثيره من قضايا تتعلق بسيادة الدول، وحقوق الملاحة الدولية، والقانون الدولي للبحار.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة في السؤال التالي: كيف تؤثر الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لبحر الصين الجنوبي في تصاعد حدة التنافس الإقليمي والدولي، وما هي انعكاسات هذا التنافس على الاستقرار الجيوسياسي في منطقة جنوب شرق آسيا ويتفرع عنها تساؤلات حول: طبيعة المطالب السيادة للدول المشاطئة، ودور القوى الدولية (مثل أستراليا والولايات المتحدة) في موازنة النفوذ الصيني.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن تعاظم الأهمية الاقتصادية والعسكرية لبحر الصين الجنوبي يدفع القوى الإقليمية والدولية نحو تبني استراتيجيات هجومية وتوسعية (كبناء الجزر الاصطناعية أو تعزيز التحالفات العسكرية)، مما يجعل من المنطقة بؤرة توتر دائمة تهدد السلم والأمن الدوليين وتعرقل تطبيق القانون الدولي للبحار.

منهجية البحث

اعتمد البحث على عدة مناهج علمية لتحقيق أهدافه:

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الخصائص الجغرافية والاقتصادية للبحر وتحليل أبعاد الصراع القائم فيه.

منهج تحليل النظم/ الجيوبوليتيك: لفهم علاقة الموقع الجغرافي بالقرار السياسي وتأثيره على موازين القوى الدولية.

المنهج التاريخي: لتتبع جذور المطالب السيادية وتطور النزاعات في المنطقة.
هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في المنطقة (يتضمن دور الصين في بناء الجزر، ودور القوى المقابلة مثل أستراليا والولايات المتحدة).

المبحث الاول : الاهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

يُعد بحر الصين الجنوبي أحد أهم الأقاليم الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، حيث يمثل شرياناً حيويًا للتجارة العالمية يمر عبره نحو ثلث الملاحة البحرية الدولية، مما يجعله ركيزة أساسية للأمن الغذائي والطاقي العالمي.

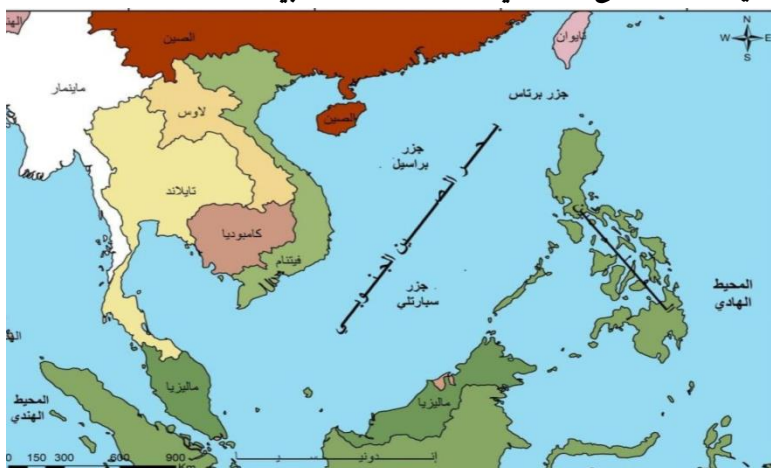
المطلب الاول : الأهمية الجغرافية والسياسية لبحر الصين الجنوبي

جغرافيًا ، يعد بحر الصين الجنوبي ظاهرة جغرافية فريدة، كونه يمثل حلقة وصل مائية كبرى في منطقة غرب المحيط الهادئ، ويمتد على مساحة شاسعة تُقدر بنحو 3.5 مليون كم² (1)، وتكتسب جغرافيته أهميته من كونه يقع في قلب "رصيف سندا" القاري، ويمتد من سنغافورة ومضيق ملقا^(*) في الجنوب الغربي وصولاً إلى هونغ كونغ ومضيق تايوان في الشمال الشرقي، مما يجعله الجسر الرابط بين المحيطين الهندي والهادئ، وبوابة الاتصال الرئيسة بين إقليمي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا⁽²⁾. ويقع بين المحيط الهادئ من الشرق والمحيط الهندي من الغرب ومحاط بتسع دول ذات ديناميكية وحيوية في قارة آسيا⁽³⁾. وهذه الدول هي (الصين ، ماليزيا ، تايلاند ، فيتنام ، اندونيسيا، سنغافورة ، الفلبين ، بروناي ، كمبوديا)⁽⁴⁾ ويرتبط ببحر الصين الشرقي بواسطة مضيق تايوان ، وبفصله عن المحيط الهادئ جزر الفلبين في الشرق بينما يفصله عن المحيط الهندي أرخبيل (سوندا الكبرى) في الجنوب⁽⁵⁾.

ويتكون بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة صغيرة وشعاب وجزر مرجانية وضياف رملية مجتمعة في ثلاث أرخبيلات هي : (سبراتلي^(*) وباراسيل^(**) وبراتاس^(***))، ويضم مضائق استراتيجية حاكمة هي (ملقا، لومبوك، وسوندا). إن هذا التكوين الجغرافي يجعل من البحر " قلب الأرض المائي" في القارة الآسيوية؛ فمن يسيطر على هذه المواقع الجغرافية يمتلك القدرة على

التحكم في تدفق حركة الملاحة العالمية، مما يحوله من مجرد سطح مائي إلى أداة جيوبوليتيكية فاعلة في رسم الحدود السياسية والمجالات الحيوية لدول الإقليم⁽⁶⁾.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي



المصدر : عبد العباس فضيخ دغوش و نور حسين الرشدي ، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية ، المجلة العربية للدراسات الاستراتيجية ، المجلد 5 ، العدد 14 ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب ، مصر ، 2022 ، ص 159.

اما في علي الصعيد السياسي، تتمحور الأهمية السياسية لبحر الصين الجنوبي كونه بؤرة للتفاعلات الدولية والنزاعات السيادية التي تعكس طموحات القوى الإقليمية والدولية. تبرز الصين كلاعب رئيسي في بحر الصين الجنوبي اذ تدعي سياتها على 80% من مساحة البحر^(*) مستخدمة أدلة تاريخية وخرائط جغرافية عبر ما يُعرف بـ "خط الخطوط التسعة"^(**) وهو ما يضعها في مواجهة مباشرة مع دول الرافضة الادعاءات الصينية في بحر الصين الجنوبي وخاصة دول مثل الفلبين، فيتنام، ماليزيا، بروناي، وتايوان، مستخدمة ادلتها الخاصة ومستندة في مطالبتها على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ، ويتجاوز النزاع بعده المحلي ليصبح ساحة للتنافس بين القوى الدولية مثل: الصين والولايات المتحدة الاميركية ؛ فالولايات المتحدة الاميركية تسعى الى تأمين حرية الملاحة للسفن العسكرية والتجارية الاميركية ، بمعنى آخر ترى الولايات المتحدة الاميركية في بحر الصين الجنوبي منطقة "مشاع عالمي" يجب أن تظل مفتوحة لضمان حرية الملاحة، بينما تسعى الصين لتحويله إلى بحيرة داخلية لتعزيز مكانتها كقطب عالمي منافس. إن السيادة على جزر مثل "سبراتلي" و"باراسيل" ليست مجرد نزاع على صخور صماء، بل هي إثبات للشرعية السياسية والقدرة على فرض الإرادة الدولية⁽⁷⁾. وانطلاقاً من النظريات الجيوبوليتيكية

مثل : نظرية قلب الأرض لماكندر^(*) فإن الصين تمتلك ميزات جغرافية ملائمة تسمح لها بأن تكون قوة عظمى، أما نظرية القوة البحرية لماهان فأن الصين تمتلك إطلالة بحرية على بحري الصين الجنوبي والشرقي لتجعل من الصين قوة عالمية، وبناءً على ذلك فإن السيطرة السياسية على هذا البحر تعد شرطاً أساسياً لتحول الصين من قوة برية إلى قوة بحرية عالمية، وبناءً على ذلك فإن الاهتمام الصيني بتعزيز وجودها في بحري الصين الجنوبي والشرقي له أهداف عسكرية واقتصادية من أجل تأمين عمليات استيراد النفط الخام والمواد الأولية الأخرى التي تحتاج إليها وتصدير بضائعها إلى العالم مما يجعل البحر المحرك الأول للسياسة الخارجية الصينية تجاه محيطها الحيوي وتجاه تايوان بشكل خاص⁽⁸⁾.

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية والعسكرية لبحر الصين الجنوبي

يمثل بحر الصين الجنوبي شريان الحياة للاقتصاد العالمي، حيث تمر عبره بضائع تقدر قيمتها بنحو 3.5 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل ثلث التجارة البحرية العالمية⁽⁹⁾. وتعتمد القوى الاقتصادية الكبرى في شرق آسيا (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية) على هذا الممر لتأمين احتياجاتها من الطاقة، حيث يمر عبره 80% من واردات الصين النفطية وثلثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية واليابان القادمة من الخليج العربي وإفريقيا، ويُعد البحر مخزناً هائلاً للثروات الطبيعية؛ إذ تقدر هيئة المساحة الأميركية الاحتياطيات المؤكدة في هذه المنطقة بما لا يقل عن 12 مليار برميل من النفط الخام، وحوالي 190 تريليون قدم مكعب من الغاز. بينما ترفع التقديرات الصينية هذه الأرقام إلى 125 مليار برميل من النفط الخام وما يقارب من 500 تريليون قدم مكعب من الغاز. ويجب الإشارة إلى أن عمليات المسح لا تغطي المساحة الكلية لبحر الصين الجنوبي، نظراً لوجود نزاعات بين الصين وبين الدول الأخرى المطلة على البحر، هذه الموارد تجعل من البحر ساحة للتنافس المحموم على التنقيب والاستثمار لضمان أمن الطاقة المستقبلي⁽¹⁰⁾. علاوة على ذلك، يمتلك البحر أهمية حيوية في مجال الأمن الغذائي، فهذه المنطقة تحتل المرتبة الرابعة من بين 19 منطقة لصيد الأسماك حول العالم وتنتج 10% من الصيد التجاري العالمي⁽¹¹⁾. كما يزخر بموارد معدنية مثل القصدير والمنغنيز والأحجار الكريمة. إن تداخل هذه المصالح الاقتصادية يجعل من استقرار الملاحة فيه ضرورة دولية، وأي اضطراب في هذا الممر سيؤدي إلى قفزات هائلة في تكاليف الشحن وأسعار الطاقة العالمية⁽¹²⁾.

يمثل بحر الصين الجنوبي من المنظور العسكري عمقاً استراتيجياً ومنطقة دفاعية متقدمة للصين والقوى الإقليمية. تكمن الأهمية العسكرية في كونه يوفر ممرات آمنة للغواصات النووية والقطع البحرية للوصول إلى المحيط الهادئ المفتوح. وقد عمدت الصين إلى تعزيز نفوذها

العسكري عبر "عسكرة الجزر الاصطناعية"، وتحويل الشعب المرجانية إلى قواعد عسكرية مجهزة بمدارج للطائرات وأنظمة رادار وصواريخ، مما يسمح لها بالتحكم في المجال الجوي والبحري للمنطقة، ففي عام 2010 بدأت الصين في بناء واستصلاح الجزر (جزر بارسيل وقسم من جزر سبراتلي). وفي عام 2016 أعادت الصين بناء مهابط للطائرات في جزر بارسيل، وبذلك ارتفع إجمالي مهابط الطائرات الصينية في المناطق المتنازع عليها إلى خمسة مهابط، اثنان في جزر بارسيل، وثلاثة في جزر سبراتلي. أما في عام 2018 نشرت أنظمة صواريخ متطورة مضادة للطائرات والسفن، ورادارات وأنظمة تشويش. كما أنشأت الصين قاعدة عسكرية في جزيرة (هاينان) المطلة على بحر الصين الجنوبي، كذلك طورت قاعدة (يولين) للغواصات وهي عبارة عن قاعدة تحت الأرض قامت اليابان بإنشائها في الجزء الجنوبي من جزيرة هاينان أثناء الحرب العالمية الثانية، والصين ليست الدولة الوحيدة التي تعمل على بناء والاستصلاح للجزر؛ إنما هناك دول أخرى مثل فيتنام وماليزيا وتايوان والفلبين تجري أيضاً استصلاحاً للجزر، ولهذا تبرر الصين أعمالها بأن الدول الأخرى تشارك أيضاً في الاستصلاح ولديهم بالفعل مهابط طائرات، وإنها تريد فقط أن تلحق بالآخرين⁽¹³⁾.

ويرجع إصرار الصين في بناء جزر اصطناعية إلى المكاسب المهمة التي تجنيها من هذا البناء؛ إذ يؤمن الوجود العسكري الصيني في هذه الجزر طوقاً آمناً للطاقة الصينية، وحماية أفضل للرئيسي، كما يكون من السهل لدى الصين الوصول إلى موارد بحر الصين الجنوبي، والقيام بأنشطة عسكرية بسرعة أكبر، مثل نشر القوارب العسكرية أو أنشطة المراقبة، أو حرمان الدول الأخرى من القيام بالإجراءات المماثلة، كما أن استصلاح الأراضي وبناء مهابط الطائرات والموانئ والمرافق من شأنه أن يعزز القدرات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني والتي كانت محدودة في الماضي، وبالتالي تكون هذه الطائرات قادرة على تغطية أجواء المنطقة بالكامل⁽¹⁴⁾. وتتجلى الحساسية العسكرية في التواجد المكثف للبحرية الأمريكية (الأسطول السابع) وحلفائها (أستراليا، بريطانيا، وفرنسا) الذين يجرون مناورات دورية تحت شعار "حرية الملاحة" لتقويض السيادة الصينية المطلقة. حيث تؤكد هذه القوى على حرية الملاحة في المنطقة مثل أستراليا التي ازدادت وتيرة دورياتها هناك وكذلك انضمام بريطانيا وفرنسا لذلك لكن دون دخول الـ 12 ميلاً بحرياً من المياه الإقليمية حول المناطق المتنازع عليها، وفي عام 2019 قامت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بخطوة اقلقت الصين وهي قيام قوات البلدين بمناورة ثنائية في بحر الصين الجنوبي، فبحر الصين الجنوبي يمثل للصين نقطة الانطلاق الجغرافية في حالة وقوع مواجهة عسكرية حول تايوان، حيث يسمح لها موقع الجزر بالسيطرة على المضائق الحاكمة ومنع التدخل الخارجي⁽¹⁵⁾.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الإقليمية والدولية لإدارة الصراعات في بحر الصين الجنوبي

تُعد منطقة بحر الصين الجنوبي واحدة من أكثر بؤر التوتر تعقيداً في الجيوسياسية المعاصرة، مما استوجب ظهور استراتيجيات إقليمية ودولية متعددة لمحاولة احتواء الموقف. فعلى الصعيد الإقليمي، تسعى دول "الآسيان" إلى اعتماد "مدونة قواعد سلوك" ملزمة قانونياً لضمان الملاحاة السلمية وتجنب الصدامات العسكرية المباشرة. أما دولياً، فتتقود الولايات المتحدة وحلفاؤها استراتيجية "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" لتقييد التمدد الصيني وحماية ممرات التجارة العالمية. في المقابل، تتبنى الصين استراتيجية "الأمر الواقع" عبر التعزيزات العسكرية والمبادرات الاقتصادية الثنائية لتهيئ التداخلات الخارجية.

المطلب الاول : الاستراتيجيات الاقليمية لإدارة الصراعات في بحر الصين الجنوبي

اولاً: الاستراتيجية الصينية

تنطلق الرؤية الصينية لإدارة الصراع في بحر الصين الجنوبي من إرث نظري عميق يربط بين السيادة البحرية والرخاء الوطني، وهو ما جسده أفكار المنظر الاستراتيجي "ألفرد ثاير ماهان" (*) الذي رأى في البحار الشريان الأساسي للتجارة والسطوة الاقتصادية. وفي عالم تسوده التجارة الدولية فإنه يرى أن السطوة البحرية لأي دولة تعطيها ميزة اقتصادية كبيرة، وأن رخاء أية دولة ومصيرها مرتبط بقدرتها في السيطرة على البحار⁽¹⁶⁾. بالنظر إلى مكانة الصين ك ثاني قوة اقتصادية عالمية، وبناءً على ما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة⁽¹⁷⁾. فإن موقعها الجيوسياسي في جنوب شرق آسيا كأكبر دول المنطقة يمنحها ميزة استراتيجية؛ إذ تتمتع بساحل بحري ممتد يصل إلى نحو 18 ألف كم² على بحر الصين الجنوبي. ولا تكمن أهمية هذا الموقع في كونه شرياناً حيويًا للتجارة الدولية فحسب، بل وفي غناه بالموارد الطبيعية الوفيرة⁽¹⁸⁾. بالنسبة للصين، لم يعد بحر الصين الجنوبي مجرد مساحة مائية إقليمية، بل تحول إلى "شريان حياة" يتدفق عبره أكثر من 90% من وارداتها النفطية، مما جعل السيطرة عليه قضية وجودية مرتبطة بالأمن القومي الصيني وأهداف التنمية المستدامة⁽¹⁹⁾.

لقد أدركت القيادة الصينية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أن صعودها الاقتصادي يجب أن يواكبه صعود عسكري مكافئ، إذ لا يمكن حماية المصالح العالمية المتنامية بأدوات دفاعية تقليدية. ومن هنا، بدأت الصين في صياغة استراتيجية إدارة الصراع من خلال تحويل عقيدتها العسكرية من "حماية الحدود البرية" إلى "الدفاع عن المصالح وراء البحار". هذا التحول فرضه واقع الجغرافيا السياسية⁽²⁰⁾. حيث يرى الخبراء الصينيون أن بلادهم محاصرة بما يشبه "أبراج الحراسة" المتمثلة في سلسلة الجزر الممتدة من اليابان إلى أستراليا، على طول المحيط الهادي والتي تتواجد فيها القوى البحرية الأمريكية وحلفاؤها، مما يخلق عائقاً أمام وصول البحرية

الصينية إلى المحيط الهادئ الواسع⁽²¹⁾. وفي مواجهة هذا الحصار، اعتمدت الصين استراتيجية "الدفاع النشط عن البحار القريبة"، وهي استراتيجية تقوم على مبدأ الردع الاستراتيجي والقدرة على توجيه الضربة الأولى إذا لزم الأمر. ولم تكتفِ الصين بالخطابات السياسية، بل ترجمت ذلك إلى سباق مع الزمن لتطوير ترسانتها البحرية، مستهدفة امتلاك أسطول ضخم من الغواصات المتطورة وحاملات الطائرات، لتقليص الفجوة بين طموحاتها الاقتصادية وقدراتها العسكرية. إن دخول أول حاملة طائرات صينية الخدمة عام 2012 كان بمثابة إعلان رسمي عن دخول الصين عصر القوة البحرية العالمية، والبدء في بناء "عمق استراتيجي" يتجاوز مياهها الإقليمية⁽²²⁾.

وعلى المستوى الميداني والتكتيكي، أدارت الصين الصراع عبر ما يعرف باستراتيجية "منع الوصول"، والتي قامت بموجها بإنشاء منطقة عازلة في المناطق المحيطة بها، وتوسيع نطاق سيطرتها على بحر الصين الجنوبي، لتوفير عمق استراتيجي لها على حدودها البحرية، تهدف هذه الاستراتيجية إلى منع القوات الأجنبية وتحديدًا الأميركية من التدخل في شؤونها أو تهديد سواحلها الشرقية التي تتركز فيها 70% من قدراتها الاقتصادية. ولتعزيز هذه الاستراتيجية، تبنت الصين "استراتيجية عقد اللؤلؤ" (String of Pearls)⁽²³⁾ من خلال بناء شبكة من القواعد والمراكز الاستراتيجية الممتدة من الشرق الأوسط وصولاً إلى بحر الصين الجنوبي، مما يضمن تأمين طرق إمدادات الطاقة وتحجيم النفوذ الأميركي في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي⁽²⁴⁾. أحد أكثر الأبعاد إثارة في إدارة الصراع الصينية هو "سياسة الأمر الواقع" عبر استصلاح الأراضي وبناء الجزر الاصطناعية. فمنذ عام 2013، بدأت الصين في تحويل الشعاب المرجانية في أرخبيل "سبراتلي" و"باراسيل" إلى قواعد عسكرية متكاملة تضم مدارج للطائرات، ومنظومات رادار، ومنصات صواريخ. هذه الجزر لم تكن تهدف فقط لتعزيز الوجود العسكري، بل كانت تهدف لتثبيت السيادة القانونية والسياسية للصين على المناطق المتنازع عليها مع دول مثل فيتنام والفلبين وماليزيا. ومن خلال هذه التحصينات، تمكنت الصين من تحويل بحر الصين الجنوبي إلى "بحيرة صينية" تحت المراقبة الدائمة، مما يمنحها القدرة على التحكم في الملاحة الدولية والوصول إلى احتياطيات الغاز والنفط الهائلة في المنطقة⁽²⁴⁾. إن إدارة الصراع لدى الصين تتسم بالواقعية السياسية الحذرة؛ فهي تسعى لتحقيق مكاسبها الجغرافية والسيادية من خلال التقدم التدريجي مع تجنب الصدام العسكري المباشر مع الولايات المتحدة قدر الإمكان. ومع ذلك، فإن النظرة الصينية تظل محكومة بالخوف من الهوة بين مصالحها العالمية المتنامية وقدرة قواتها على حماية مواطنيها واستثماراتها في الخارج. هذا التوتر دفعها لتبني "التعريف الموسع للحدود الاستراتيجية"،

بحيث لم تعد تكتفي بالدفاع عن شواطئها، بل أصبحت ترى أن أمنها يبدأ من السيطرة الكاملة على الممرات البحرية الحيوية ومضيق ملقا.⁽²⁵⁾

إن هذا التوجه يعكس رؤية "جون ميرشايمر(*)" الذي يصف الصين بأنها معقل السياسة الواقعية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تتعامل مع بيئة إقليمية مليئة بالنزاعات والتهديدات التاريخية مع جيرانها. فهي تشترك في الحدود مع 13 دولة ولا يزال هناك العديد من النزاعات حولها، حيث دخلت في حروب كثيرة سابقاً على غرار نزاعها مع الهند 1962، وروسيا 1969 ومع الفيتنام 1979، ويحتل الصراع في بحر الصين الجنوبي حول مجموعة من الجزر تهديداً كبيراً نظراً لتعدد الدول المطالبة بهذه الجزر، ومن ثم، فإن السيطرة على بحر الصين الجنوبي ليست مجرد رغبة في التوسع، بل هي ضرورة أمنية واقتصادية تضمن للصين البقاء كقوة في نظام عالمي تنافسي، حيث أصبح البحار هي الساحة الكبرى لتحديد موازين القوى الدولية.⁽²⁶⁾

ثانياً: الاستراتيجية الفيتنامية

تمثل الاستراتيجية الفيتنامية لإدارة الصراع في بحر الصين الجنوبي في مزيج معقد من التمسك بالحقوق التاريخية والمناورة القانونية والدبلوماسية، حيث تنطلق هذه الاستراتيجية من إرث تاريخي طويل من عدم الثقة تجاه الصين، بدأ منذ فترة الاستعمار الصيني لفيتنام الشمالية التي استمرت ألف عام من العام 111 قبل الميلاد حتى العام 939 وانتهت بالاستقلال، وهو ما جعل العقيدة الدفاعية الفيتنامية قائمة على صد التوسع الصيني. ومع مطلع القرن التاسع عشر، تحول هذا التوجس التاريخي إلى نزاع حدودي بحري حول جزر "باراسيل وسبراتلي"، ليتصاعد في العصر الحديث إلى صدامات مسلحة عام 1974، مما جعل من بحر الصين الجنوبي ساحة مواجهة دائمة بين الطرفين.⁽²⁷⁾

وتستند المطالب الفيتنامية في بحر الصين الجنوبي من مرتكزات تاريخية وقانونية صلبة، حيث تؤكد أن جزر سبراتلي تتبع إدارياً لمحافظة "خانه هوا" الفيتنامية، معتمدة في ذلك على وثائق رسمية تعود للقرن السابع عشر وشهادات مدونة لرحالة ومبشرين غربيين، وقد تجسد هذا الموقف رسمياً في وثيقة وزارة الخارجية عام 1981 التي أعلنت السيادة الكاملة لفيتنام على هذه المياه، وصولاً إلى إصدار قانون بحري عام 2012 يؤكد هذه المطالب رداً على التحركات الصينية، ورفضاً قاطعاً لخريطة "خطوط التسعة" التي تعتبرها هانوي باطلّة وتفتقر لأي أساس قانوني أو واقعي.⁽²⁸⁾ أما على صعيد إدارة الصراع، فقد اتبعت فيتنام سياسة المسارات المتعددة؛ فمن جهة، سعت نحو التهدئة والتعاون الاقتصادي كما ظهر في تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين جانبيين في عام 1991 وترسيم حدود خليج تونكين عام 2000، وإنشاء منطقة استكشاف مشتركة

للبيدروكربونات عام 2004، ومن جهة أخرى، لم تتردد في استخدام القوة الخشنة والمواجهة الميدانية، كما حدث في المناورات العسكرية بالذخيرة الحية في بحر الصين الجنوبي في عام 2011، وتحدي سفن فيتنامية لسفينة مسح زلزالي صينية في بحر الصين الجنوبي بالقرب من جزر براسيل، والاحتجاجات الشعبية العارمة عام 2014 عقب وضع الصين لجهاز حفر في المناطق الاقتصادية الفيتنامية⁽²⁹⁾.

وتكتمل هذه الاستراتيجية بمحاولات فيتنام المستمرة لتدويل النزاع عبر جذب شركاء دوليين مثل الولايات المتحدة واليابان والهند وروسيا، ومنح تراخيص تنقيب لشركات عالمية لضمان وجود مصالح دولية في مياهها، مع التلويح الدائم باللجوء إلى التحكيم الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لإضعاف الموقف الصيني على غرار الفلبين⁽³⁰⁾. وبالتوازي مع هذا التصعيد، تواصل فيتنام المسار الدبلوماسي الإقليمي، والذي كان من أبرز ثمراته لقاء وزيرى خارجية البلدين عام 2022 للاتفاق على تنسيق الجهود وتفعيل مدونة قواعد السلوك، في محاولة لخلق توازن دقيق يضمن حماية السيادة الوطنية دون الانزلاق إلى حرب شاملة مع الجار الصيني⁽³¹⁾.

ثالثاً: الاستراتيجية الفلبينية

تتمثل الاستراتيجية الفلبينية في إدارة الصراع بمنطقة بحر الصين الجنوبي في مزيج معقد يجمع بين التمسك بالمطالب التاريخية، والاعتماد على القانون الدولي، وتعزيز التحالفات العسكرية الدولية، مع محاولات متذبذبة للتهدئة الدبلوماسية. وتعود جذور هذه الاستراتيجية إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث تستند الفلبين في حقوقها السيادية إلى إرث اتفاقية باريس لعام 1898، أي ما بعد الحرب الأمريكية الإسبانية، التي تنازلت بموجبها إسبانيا عن الأراضي والمياه الفلبينية للولايات المتحدة، وصولاً إلى التصريحات الرسمية الأولى عقب الاستقلال الفلبين من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1946 والتي أكدت تبعية جزر سبراتلي للسيادة الفلبينية. وقد تبلور هذا الموقف بشكل أوضح في السبعينيات حين أعلن الرئيس الفلبيني الأسبق (فرديناند ماركوس) رسمياً أن جزر سبراتلي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الفلبيني، وأن وجود القوات الصينية في جزر بحر الصين الجنوبي يشكل تهديداً للأمن القومي الفلبيني⁽³²⁾.

وعلى عكس القوى الإقليمية الأخرى، تبنت الفلبين استراتيجية "المطالب المنضبطة"، فهي لا تطالب بالسيادة الكاملة على بحر الصين الجنوبي كما تفعل الصين، بل تحصر مطالبها في مناطق محددة مثل جزر "كالايان" و"سكاربوروشول" بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽³³⁾. وخلال التسعينيات (1995 - 1999) واجهت الفلبين سلسلة من الصدمات المسلحة مع

الصين في المناطق المتنازع عليها أدت إلى طرد بحارة ومواجهات لم تصل إلى مستوى الحرب ، مما دفع الفلبين لإدراك الفجوة الكبيرة في القدرات العسكرية، هذا الإدراك دفع الفلبين الى تحسين العلاقة مع الصين وتجلّى ذلك بوضوح ما بين عامي 2005 و2010، إلا أن هذا التقارب سرعان ما انهار في عام 2011 بعد قيام البحارة فلبينيين برفع العلم فوق جزيرة "تشونغ يه داو"، الواقعة في بحر الصين الجنوبي، وقاموا برفع العلم الفلبيني على أرض الجزيرة مدعين سيادة بلدهم على المنطقة ، وهو ما اعتبرته الصين بمثابة انتهاك صارخاً لسيادتها وسلامة أراضيها مما أعاد الصراع إلى واجهة التوتر الحاد وأكد تمسك الفلبين بسيادتها الميدانية رغم الضغوط⁽³⁴⁾.

انتقلت الاستراتيجية الفلبينية بعد ذلك إلى مرحلة "التدويل القانوني"، وهي الخطوة الأبرز التي ميزت الفلبين عن جيرانها، حيث لجأت في عام 2013 إلى هيئة التحكيم الدولية المشكلة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لمواجهة الأنشطة التوسعية الصينية في بحر الصين الجنوبي . وقد حققت هذه الاستراتيجية انتصاراً قانونياً وتاريخياً في عام 2016 بصدر حكم يؤكد عدم قانونية "الحقوق التاريخية" التي تدعيها الصين، ويمنح الفلبين حقوقاً سيادية كاملة داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة⁽³⁵⁾. ورغم رفض الصين لهذا الحكم واستمرارها في بناء الجزر الاصطناعية والقواعد العسكرية، إلا أن الفلبين استخدمت هذا القرار كمرجعية قانونية دائمة في المحافل الدولية، وهو ما أكدّه وزير الخارجية "تيودورو لوكسين" في الذكرى الخامسة للقرار، واصفاً إياه بأنه ((إن القرار الصادر عن المحكمة قاطع وبشكل نهائي ادعاءات الصينية في بحر الصين الجنوبي، وقال أن مطالب الصين ليس لها أي سند قانوني وتتجاوز الحدود الجغرافية والموضوعية للاستحقاقات البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار))، وبهذا تُعد الفلبين أول دولة تنقل قضية نزاعات بحر الصين الجنوبي من بُعدها الإقليمي إلى البُعد الدولي⁽³⁶⁾.

مع بداية عام 2024، اتجهت الفلبين نحو تعزيز "الردع الجماعي" من خلال توسيع اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة ، كما عززت الفلبين تعاونها العسكري مع مجموعة الحوار الأمني الرباعي "كواد" (QUAD) والذي يضم كلاً من الولايات المتحدة الاميركية واليابان والهند وأستراليا، والذي أنشئ عام 2007 وأعيد تفعيله عام 2017 لاحتواء الصين والوقوف أمام صعودها العسكري والاقتصادي ، كما اعربت الفلبين عن نيتها القيام بدوريات مشتركة في بحر الصين الجنوبي مع دول من بينها الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وكندا وفرنسا والهند وسنغافورة، وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز الأمن البحري من خلال الجهود التعاونية، كما عززت الفلبين وجودها في بحر الصين الجنوبي من خلال إنشاء محطة لخفر السواحل في جزيرة ثيتو، مما عزز قدرات المراقبة وكسر الحصار الصيني⁽³⁷⁾. تتسم الاستراتيجية الفلبينية بالصلابة

الميدانية، حيث قامت الفلبين بإنشاء محطة لخفر السواحل في جزيرة "ثيتو" لتعزيز المراقبة، وتصدت سفنها لمحاولات التضيق الصينية التي استخدمت خراطيم المياه ضد سفن الإمداد الفلبينية التي تحاول الوصول إلى سفينة بي آر بي سيرا مادري، وهي سفينة حربية متوقفة تعمل كموقع استيطاني⁽³⁸⁾.

رابعاً: الاستراتيجية التايوانية

تتمحور الاستراتيجية التايوانية في إدارة الصراع في منطقة بحر الصين الجنوبي ومحيطها الجيوبوليتيكي حول مفهوم "البقاء الاستراتيجي" والحفاظ على "الوضع الراهن"، وهي استراتيجية قائمة على موازنة دقيقة بين الردع العسكري، والشرعية السياسية، والتحالفات الدولية غير الرسمية. تنطلق تايوان في رؤيتها من حقيقة موقعها الجغرافي الذي يمثل حلقة الوصل مهمة من الجزر الاستراتيجية الممتدة من جزيرة ريوكيو اليابانية في الشمال إلى جزر الفلبين في الجنوب، فضلاً عن موقعها المطل على مضيق تايوان الذي يبلغ عرضه 100 ميل وعلى الساحل الصيني الذي يشكل بحد ذاته تهديداً للصين لكونه يقيد حركتها أثناء الأزمات، مما يجعلها نقطة ارتكاز في السيطرة على الممرات الملاحية الدولية ومضيق تايوان⁽³⁹⁾. وتدرك القيادة التايوانية أن أي اختلال في هذا التوازن لا يهدد أمنها القومي فحسب، بل ينسحب على المصالح الاقتصادية والأمنية للقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مما دفع تايوان إلى تبني نهج حذر وواقعي، خاصة في ظل حكومة "تساي إنغ ون" وما تبعها، حيث سعت لإدارة العلاقات عبر المضيق، في محاولة لتحقيق التوازن بين المصالح والرغبات المتنافسة بين تايوان وأهداف الصين السياسية، بطريقة تتجنب الاستفزاز المباشر للصين من جهة، وترفض الخضوع لمبدأ "الصين الواحدة" الذي تفرضه الصين كشرط للتوحيد من جهة أخرى⁽⁴⁰⁾. وتعتمد تايوان في مواجهة الضغوط العسكرية الصينية المتصاعدة، والتي تجسدت في مناورات عسكرية ضخمة عُرفت باسم "السيف المشترك" عام 2024. وتدريبات على الضربات الجوية والبحرية ضد أهداف استراتيجية، فضلاً عن اختراق المجال الجوي التايواني بشكل متكرر وفقاً لتقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قامت أكثر من 25 طائرة مقاتلة صينية بعبور خط المنتصف لمضيق تايوان خلال المناورات، إضافة إلى ذلك، زادت الصين من عدد السفن الحربية التي تقوم بدوريات بالقرب من السواحل التايوانية، اعتمدت تايوان على تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية كجزء من استراتيجية الردع⁽⁴¹⁾. وتستند هذه الرؤية إلى العلاقات التايوانية مع الولايات المتحدة الأمريكية (مبادرات إعادة طمأنة آسيا)، الذي يدعو إلى تبادل رسمي أوسع بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان ومواصلة عمليات بيع الأسلحة وتشجيع سفر مسؤولين رفيعي المستوى إلى تايوان، فضلاً على تحديث ترسانتها العسكرية وزيادة

مشترياتها من الأسلحة النوعية لرفع تكلفة أي مغامرة عسكرية صينية محتملة⁽⁴²⁾. إن الاستراتيجية التايوانية تدرك أن تحول الجزيرة إلى قاعدة عسكرية متقدمة يدعمه الوجود الأمريكي والأسطول السابع، يمثل صمام أمان يمنع الصين من فرض حصار بحري شامل أو تنفيذ ضربات خاطفة، وبذلك تراهن تايوان على تحويل جغرافيتها من نقطة ضعف إلى "قلعة حصينة" تعيق طموحات الصين التوسعية في منطقة آسيا-باسيفيك، وتضمن بقاء الممرات البحرية مفتوحة أمام التجارة العالمية التي تمثل شريان الحياة للاقتصاد الأمريكي والدولي⁽⁴³⁾.

وعلى الصعيد الدبلوماسي والسياسي، تدير تايوان صراعها مع الصين من خلال محاولة كسر العزلة الدولية التي تفرضها الصين. فرغم نجاح الصين في إقناع بعض الدول في قطع علاقاتها الدبلوماسية التي تعترف بتايوان رسمياً، مثل غامبيا وبنما والدومينيكان وغيرها⁽⁴⁴⁾. إلا أن الاستراتيجية التايوانية استعاضت عن الاعتراف الرسمي بتعزيز العلاقات الوظيفية والاقتصادية "غير الرسمية" مع القوى الديمقراطية الكبرى. وتتمسك تايوان بمواقفها المستندة إلى الإرادة الشعبية الداخلية، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى رفض التوحيد مع الصين والتمسك بالهوية المستقلة، مما يمنح صانع القرار التايواني شرعية في مواجهة خطاب "التوحيد الحتمي" الذي يتبناه الرئيس الصيني شي جين بينغ⁽⁴⁵⁾. وتعتبر تايوان أن بقاءها كدولة ديمقراطية وحرّة ليس مجرد شأن داخلي، وإنما من أهم المتغيرات الرئيسة في السياسة الخارجية الأمريكية ولها انعكاسات على جنوب شرق آسيا، وجزء لا يتجزأ من التوازنات الإقليمية بين الصين واليابان، مما يجعل من استقلالها الفعلي ركيزة للاستقرار في شرق آسيا⁽⁴⁶⁾.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الدولية لأدارة الصراعات في بحر الصين الجنوبي

تبنى القوى الدولية الفاعلة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا، استراتيجيات لإدارة الصراع في بحر الصين الجنوبي تقوم على مبدأ "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة".

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية

مثل عدم ظهور قوى مهيمنة في النظام الدولي مصلحة أساسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تعمل الولايات المتحدة على ديمومة تفوقها كقوى عظمى في النظام عبر التحكم في الصراع ومجرياته وبما تمتلكه من أدوات وإمكانات على الأصعدة كافة، والتي تسعى من خلالها إلى ضبط أدوار القوى الأخرى وخاصة القوى التي تسعى إلى تغيير النظام⁽⁴⁷⁾.

تحتل منطقة جنوب شرق آسيا مكانة مركزية في الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تنبع أهميتها من موقعها الجيوبوليتيكي الحيوي، ونقلها الاقتصادي المتنامي، ودورها

المحوري في معادلة الصراع الدولي في آسيا-المحيط الهادئ، لاسيما في ظل صعود الصيني الذي يمثل التحدي الحقيقي للنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فقد شكلت هذه المنطقة، منذ وقت مبكر، إحدى الساحات الرئيسة للحضور الأمريكي، وهو حضور لم يكن وليد مرحلة الحرب الباردة، بل يعود بجذوره إلى القرن التاسع عشر عندما ارتبط التفكير الاستراتيجي الأمريكي بأهمية القوة البحرية وحرية الملاحة في الممرات البحرية الدولية، وعلى رأسها بحر الصين الجنوبي. وقد تجسد ذلك من خلال إرسال السفن الحربية الأميركية عام 1831 لتعقب القراصنة عقب حادثة الهجوم على " زورق الصداقة "، ثم تعزز هذا التوجه مع إقامة وجود عسكري دائم في الفلبين وجزيرة غوام بعد الحرب الإسبانية - الأمريكية عام 1898، بما شكل الأساس الأول للانخراط الأمريكي طويل الأمد في جنوب شرق آسيا⁽⁴⁸⁾. تطور هذا الانخراط بصورة أعمق بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى ترسيخ نظام أمني إقليمي يخدم مصالحها الاستراتيجية في سياق الحرب الباردة، مستندة إلى منطق احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع تمدد الشيوعية في آسيا وفق ما عُرف بنظرية " الدومينو"^(*). وفي هذا الإطار، أبرمت الولايات المتحدة الأميركية سلسلة من الاتفاقيات الأمنية الثنائية، أبرزها اتفاقية الدفاع المتبادل مع الفلبين عام 1953، والاتفاقية الأمنية مع تايلاند عام 1962، إلى جانب قيادتها لتأسيس حلف جنوب شرق آسيا (SEATO)، الذي استهدف موازنة القوة الشيوعية الصاعدة آنذاك، سواء المتمثلة بجمهورية الصين الشعبية أو فيتنام الشمالية. وأسهمت هذه الترتيبات في تكريس الهيمنة الأميركية على المنطقة لعقود طويلة، وربط أمنها الإقليمي بالمظلة الاستراتيجية الأميركية⁽⁴⁹⁾. ومع انتهاء الحرب الباردة، واجهت الولايات المتحدة تحديات جديدة أعادت تشكيل إدراكها الاستراتيجي تجاه جنوب شرق آسيا، تمثلت في احتمالات صعود قوى إقليمية قادرة على تهديد مصالحها الحيوية. ورغم انسحاب القوات الأميركية من قاعدتي كلارك الجوية وسوبيك البحرية في الفلبين، فإن هذا الانسحاب لم يُعبر عن تراجع استراتيجي بقدر ما عُد مواءمة مع التحولات في البيئة الأمنية الدولية، إذ سعت الولايات المتحدة الأميركية في المقابل الحفاظ على حضورها العسكري عبر توسيع أو رفع مستوى اتفاقياتها الدفاعية مع دول مثل سنغافورة وتايلاند وماليزيا وبروناي، بما يعكس استمرار التزامها بأمن المنطقة. وقد عكست هذه السياسة إصرار الولايات المتحدة على عدم التخلي عن تحالفاتها الثنائية، رغم الأصوات في داخل الولايات المتحدة وخارجها التي تذهب باتجاه عدم الحاجة لهذه الترتيبات بعد انتهاء الصراع مع الاتحاد السوفيتي⁽⁵⁰⁾.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، اكتسب الوجود الأمريكي في جنوب شرق آسيا مبرراً جديداً تمثل في مكافحة الإرهاب، حيث تحولت المنطقة إلى قاعدة لوجستية داعمة للعمليات العسكرية الأمريكية في جنوب آسيا ضمن ما سُمي بـ "الحرب العالمية على الإرهاب". واستُخدمت مواقع مثل هاواي وغوام وسنغافورة لهذا الغرض، كما شاركت الولايات المتحدة الأميركية في بناء قدرات محلية لمكافحة الإرهاب، لاسيما في إندونيسيا، إلى جانب تنظيم مناورات عسكرية مشتركة سنوية. وفي الوقت ذاته، طُرحت مبادرات أمنية بحرية مثل المبادرة الإقليمية للأمن البحري (RMSI)، التي هدفت إلى تعزيز الشراكات البحرية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، وهو ما أظهر بوضوح تزايد الاهتمام الأمريكي بالمجال البحري في جنوب شرق آسيا. غير أن التهديدات التي برزت مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تجاوزت مسألتي الشيوعية والإرهاب، لتتمحور بشكل أساسي حول صعود الصين، وتزايد دورها البحري، وتصاعد النزاعات في بحر الصين الجنوبي. وقد شكّل هذا التحول الدافع الرئيس لإعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وهو ما تجلّى بوضوح في إعلان الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عام 2011 عن تكثيف الوجود الأمريكي في آسيا-المحيط الهادئ، وإطلاق ما عُرف بسياسة "الانعطاف نحو آسيا"، التي أكدت الأهمية الأمنية والاقتصادية الاستثنائية لجنوب شرق آسيا، وضرورة تعميق الشراكات مع دولها. وقد ترافقت هذه السياسة مع خطوات مؤسسية واقتصادية، مثل توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة الآسيان، وإطلاق مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ، بما عزز الانخراط الأمريكي الشامل في قضايا الأمن والتجارة الإقليمية⁽⁵¹⁾.

في هذا السياق، برز بحر الصين الجنوبي بوصفه محوراً أساسياً في الاستراتيجية الأميركية لإدارة الصراع مع الصين. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب بالانخراط بشكل مباشر في الخلافات حول موضوع السيادة على بحر الصين الجنوبي بين دول هذا النطاق البحري، باعتبار أنها تدرك حجم التحسس الذي تمتاز به بعض هذه الدول تجاه أي دور تقوم به في هذا الصدد لكنها رأت نفسها معنية بشكل مباشر بما يجري في هذا النطاق البحري نظراً لأهميته الجيوبوليتيكية والاقتصادية، سواء من حيث موقعه الاستراتيجي، أو موارده الطبيعية، أو دوره في حركة التجارة العالمية. وانطلاقاً من ذلك، تبنت الولايات المتحدة خطاباً قانونياً يستند إلى مبدأ حرية الملاحة، معتبرة أن مطالب الصين الإقليمية الواسعة تتعارض مع قانون الدولي للبحار، رغم أن الولايات المتحدة الأميركية نفسها لم تصادق على هذا القانون. وقد استخدمت هذا التناقض بوصفه أداة سياسية وقانونية لتبرير تدخلها البحري، ومنع الصين من فرض سيطرة كاملة على

الممرات البحرية والجزر المتنازع عليها. وتعد حرية الملاحة حجر الزاوية في الاستراتيجية الأميركية في بحر الصين الجنوبي، إذ ترى الولايات المتحدة الأميركية أن ضمان حرية العبور المدني والعسكري وجمع المعلومات الاستخبارية في هذا النطاق أمر حيوي لمصالحها، في حين تعتبر الصين هذه الأنشطة انتهاكاً لسيادتها، لاسيما ضمن نطاق مناطقها الاقتصادية الخالصة⁽⁵²⁾. وقد أدى هذا التباين في التفسير القانوني إلى احتكاكات مباشرة، مثل حادثة عام 2009 قرب جزيرة هاينان، التي عكست عمق الخلاف حول طبيعة النشاط العسكري والاستخباري المسموح به في البحر. وتسعى الولايات المتحدة، من خلال هذه المواجهات إلى تثبيت واقع عملي يمنع الصين من تحويل بحر الصين الجنوبي إلى مجال سيادي مغلق، إلى جانب البعد الأمني، تحتل المصالح التجارية مكانة متقدمة في الاستراتيجية الأميركية، إذ تمر عبر بحر الصين الجنوبي تجارة عالمية تُقدر بـ 5,3 تريليون دولار سنوياً، وتشكل الصادرات الأميركية نحو 2,1 تريليون دولار⁽⁵³⁾.

ومن هذا المنطلق، ترى الولايات المتحدة الأميركية أن أي هيمنة صينية على هذا البحر ستقوض النظام الاقتصادي الدولي الذي تقوده، وستفتح الباب أمام قوى أخرى لفرض سيطرتها على أقاليم بحرية حيوية، بما يهدد بنية النظام الدولي، ولذلك تعمل الولايات المتحدة على دمج دول الإقليم ضمن أطر اقتصادية وتجارية تقودها، وبهذا الشأن أقام الرئيس الأميركي السابق (جو بايدن) بتنظيم قمة اقتصادية في اليابان في 23 مايو عام 2022. أدت هذه القمة إلى إنشاء "الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ" والتي تضم ثلاثة عشر دولة إلى جانب الولايات المتحدة: أستراليا، الهند، برونائي، اليابان، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام. هذه الدول مجتمعة تمثل (40%) من الاقتصاد العالمي، وتهدف الولايات المتحدة الأميركية من ذلك إلى ضمان استمرار ربط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الأمريكي، مما يحد من قدرة الصين على الانفراد بقيادة الإقليم اقتصادياً⁽⁵⁴⁾.

وتنسجم هذه المقاربة مع التحول في الفكر الاستراتيجي الأمريكي نحو تبني استراتيجية "التوازن من خارج المجال"^(*) التي تقوم على منع بروز قوة إقليمية مهيمنة من خلال تشجيع الحلفاء والشركاء على تحمل العبء الأكبر في مواجهة القوى الصاعدة، وأن الولايات المتحدة الأميركية هي من توازن بين تلك القوى من بعيد، وبذلك يصبح توازن القوى كبديل للهيمنة لأي قوة إقليمية من أجل حفظ التوازن عن بعد في المناطق الواقعة خارج الحدود الأميركية، وقد طبقت هذه الاستراتيجية بوضوح في عهد إدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب⁽⁵⁵⁾. ثم تعززت لاحقاً عبر إدارة جو بايدن من خلال إحياء التحالفات الأمنية مثل "كواد" وإطلاق تحالف أوكوس^(*) الذي استهدف

بشكل غير مباشر كبح القدرات البحرية الصينية وتعزيز ميزان القوى في منطقة الإندو-باسيفيك⁽⁵⁶⁾.

ثانياً: الاستراتيجية اليابانية

تُعد منطقة شرق آسيا، لاسيما جنوب شرق آسيا، من أكثر الأقاليم حساسية في المدرك الاستراتيجي الياباني، إذ تمثل هذه المنطقة مصلحة استراتيجية جوهرية لليابان على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية. وينبع هذا الإدراك من حقيقة أن استقرار النظام الإقليمي في هذه المنطقة يُعد شرطاً أساسياً لاستمرار ازدهار اليابان الاقتصادي وضمان أمنها القومي، لاسيما في ظل اعتمادها الكبير على خطوط الملاحة البحرية التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي⁽⁵⁷⁾. خاصة وأن 80% من احتياجات اليابان من الطاقة وتجارها الدولية تمر عبر الممرات البحرية الحيوية في بحر الصين الجنوبي⁽⁵⁸⁾. ومن هذا المنطلق، تنظر اليابان إلى دول جنوب شرق آسيا بوصفها شركاء رئيسيين في بناء نظام إقليمي مستقر، مزدهر، وقائم على القواعد، وهو ما يتسق مع كون اليابان قوة وضع رهن تسعى إلى الحفاظ على التوازن الإقليمي ومنع الهيمنة الأحادية، وبالأخص الهيمنة الصينية المتنامية. وترجع أهمية جنوب شرق آسيا في السياسة الخارجية اليابانية إلى مرحلة مبكرة من حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ احتلت هذه المنطقة موقعاً متقدماً في التفكير الاستراتيجي الياباني منذ خمسينيات القرن الماضي، لتأتي في المرتبة الثانية بعد التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد تجسد هذا التوجه في رؤية رئيس الوزراء نوبوسوكي كيشي، الذي عد الانخراط الياباني في جنوب شرق آسيا امتداداً منطقياً لعقيدة "يوشيدا"، القائمة على التركيز على التعافي الاقتصادي والانخراط الخارجي السلمي في ظل المظلة الأمنية الأميركية. ومع تطور البيئة الإقليمية تعزز هذا التوجه في عام 1977 مع إعلان "عقيدة فوكودا"، التي أكدت التزام اليابان ببناء علاقات قائمة على الثقة والتعاون مع دول جنوب شرق آسيا، وتجنب التحول إلى قوة عسكرية مهيمنة، إلى جانب تقديم حزم مساعدات اقتصادية كبيرة، وتحسين العلاقات مع دول مثل فيتنام بما يتوافق مع التوازنات الإقليمية⁽⁵⁹⁾.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، واجهت اليابان تحدياً استراتيجياً متزايداً تمثل في الصعود الصيني المتسارع، الذي لم يكتفِ بالتفوق الاقتصادي عبر اتفاقيات التجارة الحرة عام 2002، بل امتد ليشمل محاولات تغيير الوضع الراهن في بحري الصين الشرقي والجنوبي. وترى اليابان أن التحركات الصينية، بما في ذلك "عسكرة" الجزر الاصطناعية وتكتيكات "المنطقة الرمادية"، هي استراتيجية موحدة لتقويض سيادة الدول الأخرى وفرض واقع جيوسياسي جديد. وقد مثل ذلك مؤشراً على انتقال التنافس الإقليمي إلى مرحلة أكثر حدة، إلا أن اليابان سعت إلى استعادة زمام

المبادرة عبر استغلال نقاط الضعف في السلوك الصيني، خاصة في إدارة الأطر الإقليمية متعددة الأطراف. ففي حين دفعت الصين باتجاه حصر قمة شرق آسيا في إطار (آسيان +3)، عملت اليابان، بدعم من عدد من دول المنطقة، على توسيع عضويتها لتشمل قوى إضافية مثل أستراليا والهند ونيوزيلندا، بما يعزز التوازن ويحد من النفوذ الصيني⁽⁶⁰⁾. إلى جانب ذلك، ركزت اليابان على توظيف أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية الثنائية، من خلال إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من دول جنوب شرق آسيا، وتشجيع استثمارات الشركات اليابانية الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الأقل نمواً. وقد مثل هذا النهج محاولة يابانية لخلق شبكات اعتماد متبادل طويلة الأمد، تقلل من قدرة الصين على الانفراد بتشكيل النظام الاقتصادي الإقليمي. ومع عودة شينزو أبي إلى رئاسة الوزراء، شهدت الاستراتيجية اليابانية تحولاً نوعياً تمثل في تبني مفهوم "المسألة الاستباقية"، الذي يقوم على تعزيز التعاون الأمني والدفاعي مع الشركاء الإقليميين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار، كثفت اليابان تعاونها مع دول جنوب شرق آسيا، مثل فيتنام والفلبين وإندونيسيا، عبر برامج بناء القدرات، وتقديم المساعدات الأمنية، والمشاركة في المنتديات الإقليمية، وفي مقدمتها منتدى آسيان الإقليمي. وقد أطلق بعض الباحثين على هذا التوجه مصطلح "الاستدارة نحو الجنوب"، في إشارة إلى الأهمية المتزايدة التي توليها اليابان لهذه المنطقة في سياق موازنة النفوذ الصيني⁽⁶¹⁾.

تنبع مركزية بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية اليابانية من كونه شرياناً حيوياً للاقتصاد الياباني، إذ تمر عبره النسبة الأكبر من واردات اليابان من الطاقة والتجارة الدولية. لذلك، تتمثل المصلحة اليابانية الأساسية في ضمان حرية الملاحة والحفاظ على النظام البحري القائم على قواعد القانون الدولي، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا السياق، تنظر اليابان بقلق بالغ إلى السلوك الصيني في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك عسكرة الجزر المتنازع عليها، ورفض الأحكام القانونية الدولية، واستخدام تكتيكات «المنطقة الرمادية» التي تهدف إلى تغيير الوضع الراهن دون الوصول إلى نزاع عسكري مباشر. يتقاطع هذا القلق مع التوتر القائم بين اليابان والصين في بحر الصين الشرقي، لاسيما النزاع حول جزر "سينكاكو/ دياويو"، الذي يُعد امتداداً أوسع للاستراتيجية الصينية الهادفة إلى إعادة رسم موازين القوة الإقليمية وقد دفع ذلك اليابان إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، وتطوير مفاهيم عملياتية جديدة تركز على الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وزيادة جاهزية قواتها البحرية والجوية، مع الحفاظ على التحالف الأمني مع الولايات المتحدة بوصفه حجر الزاوية في أمنها القومي⁽⁶²⁾.

في الوقت نفسه تواجه اليابان حالة من عدم اليقين الاستراتيجي ناجمة عن التحولات في السياسة الأميركية، بما في ذلك إعادة توزيع القوات وتقليص بعض الالتزامات، وهو ما دفع اليابان إلى تبني مقاربة أكثر استقلالية نسبياً في إدارة أمنها، تجسد ذلك في تطوير قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، وزيادة أسطول الغواصات والمدمرات، والحصول على مقاتلات متطورة مثل (F-35) دون التخلي عن التحالف الأمريكي. وقد انعكس ذلك في سعي اليابان إلى تقاسم أعباء الأمن الإقليمي، وتعزيز دورها بوصفها فاعلاً رئيسياً في دعم الاستقرار الإقليمي، خصوصاً في مواجهة التحديات المرتبطة بالصعود الصيني والتهديدات الكورية الشمالية.⁽⁶³⁾

ثالثاً: الاستراتيجية الاستراتيجية الأسترالية

تعد أستراليا قارة ودولة وجزيرة في آن واحد، وقد منحها موقعها عزلة جغرافية مائية، شكلت عامل قوة لها ضد التهديدات الخارجية، لذلك لم يكن هناك حاجة ملحة لتطوير قدراتها العسكرية تاريخياً، إذ وصفها بعض جيوبوليتيكياً على أنها دولة هامشية، أو دولة معزلة بين القارات أو على أطراف القارات؛ لكن سرعان ما حدثت تغيرات حولت موقعها الجغرافي إلى العنصر الأهم في المعادلة، خاصة فيما يتعلق بوقوعها أسفل منطقة جنوب شرق آسيا، وتعاطم المخاطر الناجمة عن التنافس أو الصراع على الجزر والحدود المائية أو البرية في المنطقة الممتدة من شرق آسيا وحتى الهند، وصعود الصين وتحول التركيز الأمريكي نحو شرق آسيا، هذه العوامل أدت إلى تزايد أهمية أستراليا التي تقع على مدخل كل هذه المعادلات⁽⁶⁴⁾. إن زيادة نفوذ دولة وقدرتها في إقليم ما وصعودها على المستويين الاقتصادي والعسكري، يزيد قلق ومخاوف الدول الأخرى في الإقليم، كما هو الحال مع أستراليا والصين؛ حيث تعد مسألة التوسع الصيني في الامكانيات والنفوذ وتحديداً العسكرية بالقرب من أستراليا سواء في جنوب المحيط الهادئ أو في جنوب شرق آسيا أو في المحيط الهندي والسلوك الصيني في بحر الصين الجنوبي، من أهم القضايا التي توتر العلاقات بين البلدين؛ فأستراليا أبدت قلقها من أن تتفرد الصين كلاعب أساسي في المنطقة بسبب نمو إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية وتطورها؛ مما شكل عبئاً على أستراليا في موازنة مصالحها وحمايتها في مواجهة الصين دون أن تمتلك كل المقومات الذاتية⁽⁶⁵⁾.

تتمحور الاستراتيجية الأسترالية لإدارة الصراع في بحر الصين الجنوبي حول مفهوم "الموازنة النشطة" التي تسعى من خلالها أستراليا إلى حماية مصالحها القومية في إقليم مضطرب يشهد تحولات جيوسياسية كبرى نتيجة الصعود الصيني المتسارع. وتنطلق هذه الاستراتيجية من إدراك عميق للطبيعة الجغرافية لأستراليا بوصفها "دولة قارة" ذات مساحة شاسعة وتعداد سكاني محدود، مما يجعل أمنها مرتبطاً ارتباطاً عضوياً باستقرار الممرات المائية المحيطة بها. فبالنسبة

لأستراليا، لا يمثل بحر الصين الجنوبي مجرد نزاع حدودي بعيد، بل هو شريان حيوي يمر عبره نحو ثلث الإنتاج العالمي من النفط و45% من التجارة العالمية، وهو ما يجعل السيطرة الأحادية عليه من قبل قوة كبرى كالصين تهديداً مباشراً لأمنها الاقتصادي وحرية الملاحة الدولية التي يعتمد عليها رعاؤها⁽⁶⁶⁾.

وتقوم الركيزة الأولى في الاستراتيجية الأسترالية على تعزيز التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترى أستراليا في الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الضمانة الأساسية لمنع انفراد الصين برسم قواعد النظام الإقليمي. وقد تجلّى هذا بوضوح في الأوراق البيضاء للسياسة الدفاعية والخارجية (2016 و2017)، التي أكدت على توافق الرؤية الأمنية أستراليا والولايات المتحدة الأميركية تجاه التصرفات الصينية، خاصة فيما يتعلق برفض الادعاءات التاريخية الصينية المتمثلة في "خط التسع نقاط"⁽⁶⁷⁾. وتعمل أستراليا ضمن هذا الإطار على الانخراط في تدريبات عسكرية بحرية مشتركة، سواء بشكل ثنائي مع الولايات المتحدة الأميركية أو ضمن أطر متعددة الأطراف تشمل الهند واليابان، وذلك لإرسال رسائل ردع واضحة للصين تؤكد على الالتزام بالقانون الدولي وحق الملاحة في المياه الدولية، ومواجهة سياسة فرض الأمر الواقع التي تتبعها الصين من خلال بناء الجزر الاصطناعية وتزويدها بمدارج ونقاط عسكرية⁽⁶⁸⁾. أما الركيزة الثانية، تتمحور حول تعزيز الردع العسكري النوعي لمواجهة الخلل في موازين القوى مع الصين. تهدف أستراليا من خلال شراكة "أوكوس" إلى امتلاك غواصات تعمل بالطاقة النووية، مما يمنحها تفوقاً استراتيجياً بفضل قدرة هذه الغواصات على التخفي والبقاء تحت الماء لأشهر. هذا التحول التقني يجعل أستراليا سابع دولة عالمياً تمتلك هذه القدرات السيادية، مما يطيل أمد عملياتها البحرية ويوسع مديات صواريخها. وبذلك، تسعى أستراليا لتأمين عمقها الدفاعي وردع أي تهديدات محتملة في بحر الصين الجنوبي عبر التكنولوجيا المتقدمة⁽⁶⁹⁾.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن بحر الصين الجنوبي لم يعد مجرد ممر مائي عابر، بل تحول إلى "قلب الأرض المائي" والجبهة الجيوسياسية الأكثر تعقيداً في القرن الحادي والعشرين. لقد كشفت الدراسة أن الصراع في هذه المنطقة يتجاوز كونه نزاعاً حدودياً على جزر وصخور صماء، ليصبح صراعاً وجودياً يتمحور حول السيادة الوطنية، وأمن الطاقة العالمي، والسيطرة على ثلث الملاحة الدولية. وبينما تسعى الصين لفرض سياسة "الأمر الواقع" وعسكرة الجزر الاصطناعية لتحويل البحر إلى بحيرة صينية داخلية تأميناً لهضتها الاقتصادية، تبرز استراتيجيات إقليمية لمقابلة لدول مثل فيتنام والفلبين وتايوان، تتراوح بين التدويل القانوني والردع العسكري الجماعي للحفاظ على

بقائها الاستراتيجي. وعلى الصعيد الدولي، أكدت الدراسة أن الانخراط الأمريكي وحلفاءه يمثل حجر الزاوية في موازنة الطموحات الصينية تحت شعار "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة". إن تداخل هذه المصالح الاقتصادية والعسكرية يجعل من استقرار الملاحة ضرورة دولية لا تقبل القسمة، حيث أن أي اضطراب في هذا المرفق الحيوي سيؤدي إلى تداعيات كارثية على الاقتصاد والأمن العالمي. وبناءً على ما تقدم، يخلص البحث إلى أن إدارة الصراع في بحر الصين الجنوبي ستظل محكومة بمعادلة دقيقة بين التنافس الاستراتيجي المحموم والرغبة الجماعية في تجنب المواجهة الشاملة، مما يستدعي تفعيل الأطر القانونية الدولية ومدونات قواعد السلوك لضمان مستقبل سلمي لهذا الإقليم الحيوي..

الهوامش:

- (1) علي قاسم مقداد ، تداعيات الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد 45 ، العدد 525 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، 2022 ص 97.
- (2) يعد مضيق ملقا شرياناً حيوياً يربط المحيطين الهندي والهادئ بين ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة، مما جعله مركزاً استراتيجياً للتجارة العالمية بمرور 40% من بضائع العالم وأكثر من 50 ألف سفينة سنوياً. يتميز المضيق بموقعه الجيوسراتيجي الذي يربط الشرق الأوسط وجنوب آسيا بشرقها، مستفيداً من مناخه المعتدل وانفتاحه الجغرافي الذي يسهل حركة الملاحة الدولية. ينظر: دنيا جواد مطلق و مروة عدي موسى ، الأهمية الاستراتيجية لمضيق ملقا وأثره في التنافس الأمريكي - الصيني ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 49 ، بغداد ، 2024 ، ص 149.
- (3) اخلاص قاسم نافل ، التنافس الطاقوي في ظل الصراعات الإقليمية والدولية (بحر الصين الجنوبي نموذجاً ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 64 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2021 ، ص 91.
- (4) رشا سهيل محمد زيدان ، التنافس الأمريكي - الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي : دراسة في الابعاد الجيوسراتيجية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 20 ، جامعة تكريت ، تكريت - العراق ، 2020 ، ص 10.
- (5) ديارى صالح مجيد ، بحر الصين الجنوبي : تحليل جيوبوليتيكي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة - قطر ، 2018 ، ص 118.
- (6) كمال سمين ابراهيم ، الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي ، ط 1 ، دار ايام للنشر والتوزيع ، بغداد - العراق ، 2023 ، ص 22. للمزيد ينظر : شيوي قوانغ ، جغرافيا الصين ، ترجمة محمد ابو جواد ، ط 1 ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين - الصين ، 1987 ، ص 4.
- (7) تعد جزر سبراتلي أرخبياً استراتيجياً في بحر الصين الجنوبي يضم أكثر من 650 جزيرة، وتتنافس السيادة عليها عدة دول منها الصين والفلبين وماليزيا. وتكمن الأهمية الاقتصادية للجزر في غناها بالشعاب المرجانية، وامتلاكها احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي تقدر بمليارات البراميل وتربلونات الأقدام المكعبة. ينظر:

Report: South China Sea, U.S. Energy Information Administration, Washington, Feb 7, 2015, p.4.

(**) تقع جزر باراسيل المرجانية بموقع استراتيجي شمال غرب بحر الصين الجنوبي، وتتألف من مجموعتي " الهلال والأمفيتريت " بمساحة إجمالية تبلغ 7.8 كم². تكتسب الجزر أهمية كبرى لغناها بالثروة السمكية واحتياطيات الطاقة، مما جعلها محور نزاع سيادي بين الصين وفيتنام وتايوان. ينظر:

Clarence J. Bouchat, The Paracels Islands and the interests and approach of the United States in the South China Sea, Strategic Studies Institute, U.S. Army War College Press, USA, 2014, p p.2-3.

Hans Dieter-Evers, Understanding the South China Sea: An Exploratory Cultural Analysis, IJAPS, Malaysia, Vol: 10, No: 1, 2014, p.80-81.

(***). تمتع جزر براتاس بموقع استراتيجي شمال بحر الصين الجنوبي، لكونها حلقة وصل حيوية بين المحيطين الهادئ والهندي. وتتميز الجزر بشكل "حدوة حصان" ومساحة 2.4 كم²، وهي غنية بالموارد الطبيعية كالمعادن والأسماك والملاح. وتخضع الجزر للسيطرة الصينية منذ عام 1989، حيث تُستغل كقاعدة انطلاق أمامية وهامة للبحرية الصينية. ينظر:

Yoshiyuki Ogasawara, The Pratas Islands: A New Flashpoint in the South China Sea, Diplomatic Media Company: <https://thediplomat.com/2020/12/the-pratas-islands-a-new-flashpoint-in-the-south-china-sea/>.

(6). احمد سمير الحيارى، المصالح السياسية وانعكاسها على التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي خلال الفترة 2009-2023، مجلة الدراسات : العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 52، العدد 3، الجامعة الاردنية، عمان - الاردن، 2025، ص 5.

(*) . تأثير ادعاءات الصين بالسيادة المطلقة على بحر الصين الجنوبي نزاعات حدودية وبحرية حادة، مما يستفز دول المنطقة والقوى الدولية. كما تتحدى هذه التحركات القوانين البحرية العالمية، وتهدد أمن الممرات التجارية الحيوية ووحدة الأراضي الإقليمية للدول المجاورة. ينظر. دينا محمد جبر. الثقافة الإستراتيجية وتوجهات الأمن القومي للدولة : الثقافة الإستراتيجية الصينية أنموذجاً. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية مجلد 20، عدد 3، جامعة الزرقاء، الأردن 2020، ص 381.

(**). نشرت الصين عام 2009 خريطة "الخطوط التسعة" التي تطالب بموجبها بمساحة بحرية شاسعة في بحر الصين الجنوبي تبلغ مليوني كم مربع، وهو ما يعادل 22% من مساحة يابس الصين. تشمل هذه الحدود مجموعات جزر رئيسية مثل باراسيل، وسبراتلي، وسكار بورو ريف، وتعتبر جزيرة "وودي" أكبرها. كما تمتد المطالب الصينية لتشمل معالم مغمورة مثل ماكلسفيلد وجيمس شوال لتعزيز سيطرتها على المنطقة. ينظر. نور خضير عباس الزبيدي و مهيمن عبد الحليم طه الوادي، النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي، مجلة نسق، العدد 31، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد - العراق، 2021، ص 105.

(7). صباح جاسم محمد الجنابي، أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، 2021، ص 79.

(8). يُعد هالفورد ماكيندر مؤسس المدرسة الإنجليزية في الجغرافيا، وصاحب نظرية " قلب الأرض " التي تفسر التاريخ كصراع مستمر بين القوى البرية والبحرية. رأى ماكيندر أن من يسيطر على هذا القلب الجغرافي يتحكم في جزيرة العالم، ومن ثم يسيطر على مقدرات السياسة والاقتصاد دولياً. ينظر:

- حسام الدين جاد الرب، الجغرافية السياسية، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008، ص 23.
- خليل حسين، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، 2012، ص 279.
- جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم : جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، ط 1، تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، 2013، ص 62.

(8). المصدر نفسه، ص 80.

(9). صباح جاسم محمد الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(10). اخلاص قاسم نافل، مصدر سبق ذكره، ص ص 94-97.

(11). محمود اسماعيل محمد، الصراع الصيني الأمريكي على بحر الصين الجنوبي: رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة جامعة جيهان للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، أربيل - العراق، 2023، ص 21.

(12) . خلف عبدالله محمد، النزاع الاقليمي في بحر الصين الجنوبي وآفاقه المستقبلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 49، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2024، ص 226.

(13) . كمال سمين ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ص 100-101.

(14) . المصدر نفسه، ص 102.

(15) . اخلاص قاسم نافل، مصدر سبق ذكره، ص 96.

(16) . محسن عبد الصاحب، مصدر سبق ذكره، ص 128.

(*) . ألفرد ثاير ماهان: يُعد ألفرد ماهان (1840-1914) رائد نظرية القوة البحرية، حيث ربط بين التفوق البحري والسيادة الدولية، وهو ما شكل حجر الزاوية في تصاعد النفوذ الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة عالمياً منذ نهاية القرن التاسع عشر. ينظر

نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، ط1، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد - العراق، 2014، ص 152.

(17) . حميد شهاب احمد وزيدان سلمان محمد، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية، ط1، دار سما للنشر، القاهرة - مصر، 2019، ص 280.

(18) . اسلام عصمت السيد، المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الهيمنة السياسية، مجلة مركز البحوث الجغرافية، العدد 30، كلية الاداب، جامعة المنوفية، مصر، 2020، ص 194.

(19) . كمال سمين ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 79.

(20) . مارك ليوناردو، ترجمة هبة عكام، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2010، ص 151.

(21) . عبد المالك حطاب و ابراهيم مشعالي، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص 752.

(22) . المصدر نفسه، ص ص 752-753.

(*) . استراتيجية عقد اللؤلؤ: هي سعي الصين للسيطرة على سلسلة من الموانئ والقواعد العسكرية والمدن الصناعية عبر تحالفات تبدأ من جيرانها وتصل إلى الشرق الأوسط وأفريقيا. تهدف هذه الخطة لتأمين طرق الطاقة والتجارة الدولية، مما يمنح الصين مرونة وقوة لحماية مصالحها الحيوية عالمياً. يتنظر: مثني مشعان المزروعى، المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني وانعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية التربية، المجلد 2، العدد 38، جامعة واسط - العراق، 2020، ص 706.

(23) . حسين مزهر خلف و منتهى علي حسين، بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني، مجلة دراسات دولية العدد 94، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2023، ص 547.

(24) . حسين مزهر خلف و منتهى علي حسين، مصدر سبق ذكره ص 549.

(25) . المصدر نفسه، ص 544.

(*) . جون ميرشايمر: هو عالم سياسة أمريكي بارز وأستاذ في جامعة شيكاغو، وُعد الأب الروحي للمدرسة الواقعية الهجومية في العلاقات الدولية. اشتهر بنظريته التي ترى أن الدول الكبرى تسعى دائماً للهيمنة لضمان أمنها في نظام عالمي فوضوي. ينظر: جون ميرشايمر، الواقعية البنيوية، في مجموعة مؤلفين، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديماس خضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت - لبنان، 2016، ص ص 214-215.

(26) . جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، ط بلا، مركز النشر العلبي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2012، ص 470.

(27) . خلف عبدالله محمد، النزاع الاقليمي في بحر الصين الجنوبي وآفاقه المستقبلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 49، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2024، ص 236. للمزيد ينظر:

James Kraska, Vietnam Benefits from the South China Sea Arbitration, The National Bureau of Asian Research, Aug 30, 2016 <https://www.nbr.org/publication/vietnam-benefits-from-the-south-china-sea-arbitration>

- (28) كمال سمين ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 146.
- (29) خلف عبدالله محمد ، المصدر السابق ، ص ص 234 - 235.
- (30) كمال سمين ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 146.
- (31) خلف عبدالله محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 236.
- (32) كمال سمين ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 147.
- (33) خلف عبدالله محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 238. وللمزيد يتظر:
- Yogendra Kumar, Philippines and the South China Sea, Indian Council of World Affairs, 7 Jan 2022. https://www.icwa.in/show_content.php
- (34) خلف عبدالله محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 239.
- (35) المصدر نفسه ، ص ص 239.
- (36) كمال سمين ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 148.
- (37) عنود عبد الرحمن عبدالله الحباشنة ، الصراعات الاقليمية والدولية في منطقة بحر الصين الجنوبي : دراسة تحليلية للأسباب والحلول ، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية ، المجلد 17 ، العدد 3 ، جامعة مؤتة ، الاردن ، 2025 ، ص ص 202 - 203.
- (38) Joseph Bosco, Cross-Strait Relations: The Strategic Importance of Taiwan, The online magazine of the Taiwan Studies Programme, 26 Feb/ 2018 <https://taiwaninsight.org/2018/02/26/cross-strait-relations-the-strategic-importance-of-taiwan/>
- (39) صباح جاسم محمد الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص 99.
- (40) حسام ممدوح خير و معتصم كريم عبد النبي ، الاستراتيجية الصينية اتجاه تايوان وانعكاساتها الاقليمية ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 49 ، بغداد - العراق ، 2024 ، 184.
- (41) هشام عبدالله شرارة ، أزمة تايوان وتأثيرها على الاستقرار الأمني في منطقة شرق آسيا ، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية ، المجلد 21 ، العدد 8 ، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية ، مصر ، 2025 ، ص 38.
- (42) صباح جاسم محمد الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص 121.
- (43) قيصر اسماعيل خليل ، أزمة تايوان وأثرها على العلاقات الأمريكية الصينية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 13 ، العدد 1 ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، العراق ، 2024 ، ص 179.
- (44) صباح جاسم محمد الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص 121.
- (45) حسام ممدوح خير و معتصم كريم عبد النبي ، مصدر سبق ذكره ، ص 184.
- (46) قيصر اسماعيل خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص 174.
- (47) آية محمد العزاوي ، مؤسسات صنع القرار الأمريكي وإدارة الصراع الدولي بعد عام 2001: إدارة الصراع مع القوى الصاعدة نموذجا ، ط 1 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العراق ، 2024 ، ص 140.
- (48) عمار كريم حميد ، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا : دراسة تحليلية وفق نظرية توازن مصالح ، ط 1 ، مركز الرافدين للحوار ، لبنان - بيروت ، 2021 ، ص 116. وللمزيد ينظر: مصطفى كمال ، جيوسياسية الطاقة : النزاع الأمريكي - الصيني في بحر الصين الجنوبي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، المجلد 54 ، العدد 218 ، 2019 ، ص 99.
- (49) نظرية الدومينو : هي استراتيجية جيوسياسية برزت خلال الحرب الباردة ، تفترض أنه إذا سقطت دولة ما تحت حكم الشيوعية ، فإن الدول المجاورة لها ستسقط تباعاً كقطع الدومينو ، استخدمت الولايات المتحدة هذه النظرية لتبرير تدخلاتها العسكرية والسياسية حول العالم ، وخاصة في جنوب شرق آسيا (فيتنام) ، لمنع تمدد النفوذ السوفيتي والصيني ، تركزت المخاوف الأمريكية حينها على أن "سقوط" فيتنام سيؤدي بالضرورة إلى تحول لاوس ، كمبوديا ، وتايلاند إلى أنظمة شيوعية ، مما يهدد المصالح الغربية في المنطقة. ينظر: محمود الذواوي ، الربيع العربي في ميزان نظرية الدومينو الثقافي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 42 ، العدد 3 ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 2014 ، ص 90-91.

- (49) . عمار كريم حميد ، ديناميكيات القوى الصاعدة ، مصدر سبق ذكره ، ص 117.
- (50) . المصدر نفسه ، ص 117.
- (51) . عمار كريم حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص 119.
- (52) . ماهر اسماعيل ابراهيم ، المصالح الدولية في بحر الصين الجنوبي دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة الدراسات الاكاديمية ، المجلد 2، العدد 4 ، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022 ، ص 115.
- (53) . ماهر اسماعيل ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 118-122.
- (54) . احمد خضير الرماحي و بهاء نور هلال ، المحددات الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات الامريكية الصينية حيال تايوان بعد العام 2013، مجلة المعهد ، العدد 16، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الاشرف ، العراق ، 2024 ، ص 112.
- (*) . التوازن من خارج المجال: ناقش مفهوم التوازن خارج المجال، كلاً من جون ميرشايمر وستيفن والت، المنتميان إلى المنظور الواقعي عموماً وإلى تيار الواقعية الجديدة على وجه أخص - بشقيها الدفاعي (والت) والهجوم (ميرشايمر) - يتظر: فضيلة عيسات ، استراتيجية التوازن خارج المجال ومنطق التوازن الاقليمي بين البراديغم العقلاني والتاملي ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد 7، العدد 2، جامعة حسنية بن بو علي ، الجزائر ، 2024 ، ص 273
- (55) . كرار انور البديري ، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية ، ط 1، مكتبة السهوري ، بيروت - لبنان ، 2018 ، ص ص 411-425.
- (*) . تحالف اوكوس: اتفاقية امنية بين الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وبريطانيا ، اذ بموجها تم الاتفاق على انشاء اسطول من الغواصات النووية للتصدي للنفوذ الصيني والذي بموجبه سوف تحصل استراليا على اول غواصات تعمل بالطاقة النووية . ينظر الى : احمد خضير الرماحي و بهاء نور هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص الى 119.
- (56) . ليث عصام مجيد العبيدي ، الرؤية الصينية للتقارب الامريكي مع تايوان في ادارة الرئيس جو بايدن ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 65، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2023 ، ص 308.
- (57) . عمار كريم حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص 112 .
- (58) . عنود عبد الرحمن عبدالله الجباشنه ، مصدر سبق ذكره ، ص 204.
- (59) . عمار كريم حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 112-113.
- (60) . المصدر نفسه ، ص ص 112-113.
- (61) . عمار كريم حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص 114.
- (62) . عنود عبد الرحمن عبدالله الجباشنه ، مصدر سبق ذكره ص 204.
- (63) . عمر الجميلي وفادي خليل وعلي عباس ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 50، العدد 4، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 2022 ، ص 232.
- (64) . علي حسين باكير ، الحسابات الاستراتيجية بين الصعود الصيني والتراجع الاميركي ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، 2014 ، ص 3.
- (65) . سارة المطيري ، استراليا والصين بيت تضارب المصالح القومية وتوافقها ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 50، العدد 2، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 2022 ، ص 224.
- (66) . سارة المطيري ، مصدر سبق ذكره ، ص 224.
- (67) . المصدر نفسه ، ص 224.
- (68) . المصدر نفسه ، ص 237.
- (69) . علاء جبار احمد ، معاهدة اوكوس: الاهداف والتداعيات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 52 ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ص ص 84-85.

قائمة المصادر

اولاً" الكتب

1. آية محمد العزاوي ، مؤسسات صنع القرار الاميركي وادارة الصراع الدولي بعد عام 2001: ادارة الصراع مع القوى الصاعدة انموذجاً ، ط 1 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العراق ، 2024.

2. جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم : جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا ، ط1، تمكين للأبحاث والنشر ، بيروت ، 2013.
3. جون ميرشايمر ، مأساة سياسة القوى العظمى ، ترجمة مصطفى محمد قاسم ، ط بلا ، مركز النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، 2012
4. جون ميرشايمر ، الواقعية البنيوية ، في مجموعة مؤلفين ، نظريات العلاقات الدولية : التخصص والتنوع ، ترجمة ديماء خضرا ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت – لبنان ، 2016.
5. حسام الدين جاد الرب ، الجغرافية السياسية ، ط1، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة – مصر ، 2008 .
6. حميد شهاب احمد وزيدان سلمان محمد ، التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية ، ط1، دار سما للنشر ، القاهرة – مصر ، 2019.
7. خليل حسين، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2012.
8. ديارى صالح مجيد ، بحر الصين الجنوبي : تحليل جيوبوليتيكي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة – قطر ، 2018.
9. شيوي قوانغ ، جغرافيا الصين ، ترجمة محمد ابو جواد ، ط1 ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين – الصين ، 1987.
10. صباح جاسم محمد الجنابي ، أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان ، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين – ألمانيا ، 2021.
11. علي حسين باكير ، الحسابات الاستراتيجية بين الصعود الصيني والتراجع الأمريكي ، تقرير ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، 2014.
12. عمار كريم حميد ، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا : دراسة تحليلية وفق نظرية توازن مصالح ، ط1 ، مركز الرافدين للحوار ، لبنان – بيروت ، 2021.
13. كرار انور البديري ، براديفما للفهم : النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الأمريكية ، ط1 ، مكتبة السهوري ، بيروت – لبنان ، 2018.
14. كمال سمين ابراهيم ، الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي ، ط1 ، دار ايام للنشر والتوزيع ، بغداد – العراق ، 2023.
15. مارك ليوناردو ، ترجمة هبة عكام ، ط1 ، العبيكان للنشر ، الرياض- المملكة العربية السعودية ، 2010.
16. نوار محمد ربيع الخيري ، مبادئ الجيوبوليتيك ، ط1، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد – العراق ، 2014.

ثانياً: المجالات

1. احمد خضير الرماحي و بهاء نور هلال ، المحددات الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات الامريكية الصينية حيال تايوان بعد العام 2013، مجلة المعهد ، العدد 16، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الاشرف ، العراق ، 2024،

2. احمد سمير الحيارى ، المصالح السياسية وانعكاسها على التنافس الاميركي – الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي خلال الفترة 2009- 2023، مجلة الدراسات : العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 52 ، العدد 3 ، الجامعة الاردنية ، عمان -الاردن ، 2025.
3. اخلاص قاسم نافل ، التنافس الطاقوي في ظل الصراعات الاقليمية والدولية (بحر الصين الجنوبي انموذجاً ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 64، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2021.
4. اسلام عصمت السيد ، المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الهيمنة السياسية ، مجلة مركز البحوث الجغرافية ، العدد 30، كلية الاداب ، جامعة المنوفية ، مصر ، 2020.
5. حسام ممدوح خيرو و معتصم كريم عبد النبي ، الاستراتيجية الصينية اتجاه تاوان وانعكاساتها الاقليمية ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 49، بغداد – العراق ، 2024.
6. حسين مزهر خلف و منتهى علي حسين ، بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني ، مجلة دراسات دولية العدد 94 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، 2023.
7. خلف عبدالله محمد، النزاع الاقليمي في بحر الصين الجنوبي وأفاقه المستقبلية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 13، العدد 49، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، 2024.
8. خلف عبدالله محمد، النزاع الاقليمي في بحر الصين الجنوبي وأفاقه المستقبلية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 13، العدد 49، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، 2024..
9. دنيا جواد مطلق و مروة عدي موسى ، الاهمية الاستراتيجية لمضيق ملقا واثره في التنافس الاميركي – الصيني ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 49 ، بغداد ، 2024.
10. دينا محمد جبر. الثقافة الإستراتيجية وتوجهات الأمن القومي للدولة : الثقافة الإستراتيجية الصينية أنموذجاً . مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية مجلد 20 ، عدد 3 ، جامعة الزرقاء ، الأردن 2020.
11. رشا سهيل محمد زيدان ، التنافس الاميركي – الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي : دراسة في الابعاد الجيوسراتيجية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 20 ، جامعة تكريت ، تكريت – العراق ، 2020.
12. سارة المطيري ، استراليا والصين بيت تضارب المصالح القومية وتوافقها ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 50، العدد 2، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، 2022.
13. عبد العباس فضيح دغبوش و نور حسين الرشدي، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية ، المجلة العربية للدراسات الاستراتيجية ، المجلد 5 ، العدد 14، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب، مصر، 2022.
14. عبد المالك حطاب و ابراهيم مشعالي ، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10 ، العدد 3 ، جامعة الوادي ، الجزائر، 2019.
15. علاء جبار احمد ، معاهدة اوكوس : الاهداف والتداعيات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 52 ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد – العراق.
16. علي قاسم مقداد ، تداعيات الصعود الصيني على النزاع في بحر الصين الجنوبي ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد 45 ، العدد 525 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت –لبنان ، 2022.
17. عمر الجميلي وفادي خليل وعلي عباس ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 50، العدد 4، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 2022.

18. عنود عبد الرحمن عبدالله الحباشنه ، الصراعات الاقليمية والدولية في منطقة بحر الصين الجنوبي : دراسة تحليلية للأسباب والحلول ، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية ، المجلد 17 ، العدد 3 ، جامعة مؤتة ، الاردن ، 2025 ، ص ص 202 - 203.
19. فضيلة عيسات ، استراتيجية التوازن خارج المجال ومنطق التوازن الاقليمي بين البراديفم العقلاني والتاملي ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، جامعة حسية بن بو علي ، الجزائر ، 2024.
20. قيصر اسماعيل خليل ، ازمة تايوان واثرها على العلاقات الامريكية الصينية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 13 ، العدد 1 ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى ، العراق ، 2024.
21. ليث عصام مجيد العبيدي ، الرؤية الصينية للتقارب الامريكي مع تايوان في ادارة الرئيس جو بايدن ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 65 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2023.
22. ماهر اسماعيل ابراهيم ، المصالح الدولية في بحر الصين الجنوبي دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة الدراسات الاكاديمية ، المجلد 2 ، العدد 4 ، المركز الجامعي أفلو ، الجزائر ، 2022 .
23. مثنى مشعان المزروعي ، المسارات الجغرافية لعقد اللؤلؤ الصيني وانعكاساته الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة كلية التربية ، المجلد 2 ، العدد 38 ، جامعة واسط – العراق ، 2020.
24. محمود اسماعيل محمد ، الصراع الصيني الامريكي على بحر الصين الجنوبي : رؤية تحليلية مستقبلية ، مجلة جامعة جهنم للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، اربيل – العراق ، 2023 .
25. محمود الذوايدي ، الربيع العربي في ميزان نظرية الدومينو الثقافي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 42 ، العدد 3 ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 2014.
26. مصطفى كمال ، جيوسياسية الطاقة : النزاع الامريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، المجلد 54 ، العدد 218 ، 2019 .
27. نور خضير عباس الزبيدي و مهيم عبد الحليم طه الوادي ، النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي ، مجلة نسق ، العدد 31 ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، بغداد – العراق ، 2021 .
28. هشام عبدالله شرارة ، ازمة تايوان وتأثيرها على الاستقرار الامني في منطقة شرق اسيا ، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية ، المجلد 21 ، العدد 8 ، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية ، مصر ، 2025.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1. Hans Dieter-Evers, Understanding the South China Sea: An Exploratory Cultural Analysis, IJAPS, Malaysia, Vol: 10, No: 1, 2014.
2. Yoshiyuki Ogasawara, The Pratas Islands: A New Flashpoint in the South China Sea, Diplomatic Media Company:
3. <https://thediomat.com/2020/12/the-pratas-islands-a-new-flashpoint-in-the-south-china-sea/> . . Clarence J. Bouchat, The Paracels Islands and the interests and approach of the United States in the South China Sea, Strategic Studies Institute, U.S. Army War College Press, USA, 2014.

4. James Kraska, Vietnam Benefits from the South China Sea Arbitration, The National Bureau of Asian Research, Aug 30, 2016 <https://www.nbr.org/publication/vietnam-benefits-from-the-south-china-sea-arbitration>
5. Joseph Bosco, Cross-Strait Relations: The Strategic Importance of Taiwan, The online magazine of the Taiwan Studies Programme, 26 Feb/ 2018 <https://taiwaninsight.org/2018/02/26/cross-strait-relations-the-strategic-importance-of-taiwan/>
6. Report: South China Sea, U.S. Energy Information Administration, Washington, Feb 7, 2015.
7. Yogendra Kumar, Philippines and the South China Sea, Indian Council of World Affairs, 7 Jan 2022. https://www.icwa.in/show_content.php

Regional and International Strategies for Conflict Management in the South China Sea after 2011

Assist Lect. Ehab Kareem Hassan

Prof. Dr. Dina Mohammed Jabr

College of Political Science

University of Baghdad



ehab.k@colaw.uobaghdad.edu.iq



alrubaydina2@gmail.com

Keywords: South China Sea , Strategic Importance, Conflict Management, Regional Strategies, International Strategies

Summary:

This dispute transcends regional boundaries, evolving into an international arena of conflict between the United States—which seeks to ensure freedom of navigation—and China, which aims to bolster its strategic depth and militarize artificial islands. Involved parties adopt diverging strategies, ranging from China's policy of creating a "fait accompli," to the collective diplomacy of regional states, and international security alliances (such as those involving Australia and the U.S.) designed to deter Chinese expansion and ensure stability.